مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تفجير "هسكه مينه" وسلسلة الخسائر في أرواح المدنيين

شهدت ولاية ننجرهار يوم الجمعة 18/أكتوبر/2019 حادثا أليما ومفجعا. وقع الحادث في أحد المساجد بمديرية جودري أثناء أداء المصلين لصلاة الجمعة.

أودى الحادث بحياة 70 شخصا وجُرح أكثر من 100 شخص، ولم يتم تبني التفجير من أي جهة، وقد أنكرت حركة طالبان تورطها في الحادث.

تم شجب التفجير على الصعيد المحلي والدولي من قبل الحكومة الأفغانية ومنظمة الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والصين وروسيا والهند وباكستان وإيطاليا وإيران والسفير الأمريكي في كابل وقيادة الناتو في أفغانستان.

كما وسمت منظمة العفو الدولية الحادث بأنه يدخل ضمن جرائم الحرب، وأضافت أن تزايد عدد الضحايا المدنيين في أفغانستان يستوجب اهتماما دوليا أكبر.

مع استحضار ما مرت به البلاد خلال عقد من الزمن فإن محادثات السلام وصلت إلى تطورات واعدة في الأشهر القليلة الماضية، إلا أن المحادثات قد أُوقفت منذ نحو شهرين، والمواطنون الأفغان هم من يدفعون ضريبة عرقلة السلام بدمائهم في مثل هذه الأحداث.

سنسلط الضوء في هذا المقال على حادث (هسكي مينه)، والضحايا المدنيين، كما سنلقي نظرة على تقرير مكتب يوناما حيال الضحايا المدنيين في أفغانستان، ما هي الاستشرافات حيال ما ستؤول إليه أوضاع البلد الراهنة.

حادث هسكه مينه

هذا الحادث أحد الحوادث التي لم يتبنها أي طرف، والسنوات الخمس الماضية شهدت حوادث مشابهة كثيرة لم يُعرف مرتكبوها حتى الآن. بدأت الحكومة وكذلك المجتمع الدولي تحقيقات حيال الحادث، إلا أن التجارب تفيد أن التحقيقات لن تثمر أي نتائج إيجابية، وبشكل عام نقول إن هذه الحوادث والحرب الجارية تودي بحاية الأبرياء وحسب.

سافر الرئيس محمد أشرف غني إلى موقع الحدث لتعزية المصابين، ووعد بالعثور على المتورطين في الحادث، كما أكد على أن الحكومة المركزية ستُقدم رعاية خاصة للمصابين وذويهم، وكلف الرئيس مستشاره في الأمن القومي حمد الله محب بمتابعة شؤونهم.

كما طالب مجلس الشيوخ بإعلان العزاء الوطني، وقامت مؤسسة إحساس الخيرية بتقديم المساعدات الإنسانية للمتضررين بالمنطقة.

وصلت جميع الأطراف المتورطة في الحرب بأفغانستان إلى قناعة بأن أزمة أفغانستان لن تُحل عبر الطرق العسكرية، وإنما عبر الحوار والمفاوضات، وإذا كانت الطرق العسكرية ناجحة في حل الأزمة لَحُلت – ولو بشكل نسبي – إلا أننا نرى أن الحرب تزداد ضراوة كل يوم، ويدفع ضريبتها عامة أفراد الشعب.

حادثة هسكي مينة ومثلها الكثير من الأحداث ضريبة تسببت فيها الحرب، ويدفع هذه الضريبة المواطنون الأفغان، وكلما زاد تأخير مفاوضات السلام ارتفعت قيمة هذه الضريبة.

ارتفاع عددالضحايا في صفوف المدنيين

طيلة مدة 18 عاما التي خلت، لم تهتم الأطراف المتورطة في الحرب بأرواح المدنيين، ولذا يسقط كل عام بالإضافة إلى المتقاتلين آلاف الضحايا المدنيين.

وفق الإحصائيات المنشورة من مكتب الأمم المتحدة لإعادة إنشاء أفغانستان (يوناما) فإن إجمالي الضحايا الذين سقطوا خلال الفترة من 2009م إلى عام 2019م يبلغ 90 ألف شخص.

بعد توقيع الاتفاقية الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2014م بدل أن تتحسن الأوضاع الأمنية؛ ازدادت الأوضاع سوءا وارتفع معدل سقوط الضحايا. وفق إحصائيات يوناما فإن عدد الضحايا الذين سقطوا سنويا في فترة حكومة الوحدة الوطنية يبلغ 10 آلاف شخص، والأوضاع الأمنية تزداد سوءا يوما بعد يوم، مما يُنذر بوقوع كارثة، وحدث (هسكي ميني) نموذج واضح على ذلك.

المنظمات المهتمة بالضحايا المدنيين تُلقي باللائمة على المعارضة المسلحة، إلا أن القوات الحكومية والأجنبية متورطة في ارتفاع الضحايا المدنيين أيضا، ويتم التستر على دورهم في هذا الصدد.

الغارات الجوية التي تشنها الطائرات القوات الأجنبية تُطلق النار على المدنيين في المدارس والمساجد والتجمعات والأفراح، وقد أودت بحياة الألوف من المدنيين خلال السنوات الماضية.

التقارير الاخيره حول ضحايالمدنيين

تفيد الإحصائيات المنشورة من مكتب يوناما أن عدد الضحايا المدنيين قد وصل ذروته في الربع الثالث من عام 2019م. بشكل إجمالي، بلغ عدد الضحايا المدنيين في الأشهر التسعة الأولى من العام الميلادي الجاري 8239 شخصا (2563 قتيل و 5676 جريح)، وهو يُعد أكبر رقم منذ عام 2014م. كما تم تسجيل أكبر عدد من الضحايا في الربع الأخير من العام. عدد الضحايا في الأشهر التسع الأولى من العام الجاري زاد عن عدد الضحايا في الأشهر التسع الأولى من العام الميلادي الماضي بنسبة 42%. كما أن عدد الضحايا في شهر يوليو من العام الجاري بلغ رقما غير مسبوق منذ عام 2009م. حصل انخفاض في عدد الضحايا في الأشهر الستة الأولى من العام وقد كان ذلك في معظمه بسبب قلة الضحايا الذين سقطوا من جراء هجمات المعارضة المسلحة، إلا أن إيقاف مفاوضات السلام في الربع الثالث من العام الجاري تسبب في زيادة معدل الضحايا المدنيين. كما أن عدد الضحايا الذين سقطوا جراء هجمات القوات الحكومية خلال الأشهر التسع الأولى من العام الميلادي الجاري قد زاد ووصل ذروته بسبب شن القوات المساعدة للحكومة غارات جوية ومداهمات ليلية. قال مبعوث الأمم المتحدة في أفغانستان تداميتشي ياماموتو: " ارتفاع عدد الضحايا المدنيين بسبب الحرب في أفغانستان يُبين أهمية مفاوضات السلام التي من شأنها أن توقف إطلاق النار وتمهد الطريق لاستقرار سياسي دائم، ولا يوجد أي طريق سوى هذا". كما أضاف قائلا: "الإيقاع بالضحايا المدنيين غير مقبول إطلاقا، وخصوصا أن الجميع يرون عدم كفاءة الحلول العسكرية في حل الأزمة الأفغانية".

وفق التقرير المشار إليه فإن نسبة 41% من الضحايا هم نساء وأطفال. في الأشهر التسعة الأولى من العام الميلادي الجاري بلغ عدد الضحايا الإناث 923 امرأة (261 قتيلة و 662 جريحة)، وبلغ عدد الضحايا الأطفال 2461 طفلا (631 قتيلا و 1830 جريحا).

إلى أي اتجاه تسير الأوضاع الراهنة؟

عندما تم إيقاف مفاوضات السلام تم تحويل بوصلة الاهتمام إلى الانتخابات الرئاسية الأفغانية بدلا عن السلام، وتم إجراء الانتخابات بتاريخ 28/سبتمبر/2019م. يُخمن أن عدد الذين سجلوا أسماءهم للتصويت يبلغ 9 ملايين شخص، إلا أن عدد من أدلوا بأصواتهم في الانتخابات يبلغ مليونيْ شخص، وقد قُدّر أن يكون الإعلان عن النتائج الابتدائية في تاريخ 19/أكتوبر/2019م، إلا أن ذلك قد أُجل إلى أمد غير محدد.

ومع توقف محادثات السلام لوحظ ازدياد تردد المسؤولين الأمريكيين على أفغانستان، وخصوصا المناصرين لبقاء القوات الأمريكية في أفغانستان. في هذا السياق حضر وزير الدفاع الأمريكي إلى أفغانستان في سفر غير معلن يوم الجمعة الماضية وظهر في مؤتمر صحفي مع وزيري الداخلية والدفاع الأفغانيين، وصرح بأن حركة طالبان قد تم قمعها أكثر من أي وقتٍ مضى، كما أثنى على القوات الأمنية الأفغانية وثمّن تحول وضعهم من الدفاع إلى الهجوم، كما وعد بأن تقدم بلده المساعدات طويلة المدى لأفغانستان.

وفي الصدد نفسه قدم وفدٌ من مجلس الشيوخ الأمريكي إلى أفغانستان برئاسة نانسي بيلوسي، وتم لقاؤهم بالرئيس الأفغاني والرئيس التنفيذي والمسؤولين العسكريين الأفغان، وأثنت رئيسة الوفد على جهود القوات الأفغانية، وقالت

إن تضحية القوات الأفغانية ليست للمحافظة على أفغانستان فحسب وإنما تصب كذلك في المحافظة على الاستقرار العالمي.

المسؤولون الأمريكيون منذ إيقاف مفاوضات السلام يستخدمون لغة الحرب حين الحديث عن القضية الأفغانية ويُلاحظ كذلك تدهور الأوضاع الأمنية بأفغانستان وارتفاع معدل الضحايا المدنيين والذي يُعد حادث التفجير الأخير في جلال آباد أوضح مثال له، وكل ذلك يدلنا على أن مناصري استمرار الحرب الأفغانية في الداخل والخارج يستغلون الأوضاع المتأزمة الراهنة لصالحهم ولذا يُفضلون الإجراءات العسكرية على خيار تفعيل مفاوضات السلام، في حين أن استمرار الحرب في أفغانستان لن يودي بحياة الشعب الأفغاني فحسب، وإنما سيُسبب في المنطقة أزمات غير قابلة للسيطرة.

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

ذكرى المظاهرة الطلابية في الخامس والعشرين من أكتوبر/1965م بكابل

عندما أراد رئيس الوزراء الأفغاني الدكتور محمد يوسف أن يحصل على موافقة اعتماده من البرلمان – وقد كان أول رئيس وزراء من خارج الأسرة الحاكمة – أُثيرت مظاهرة طلابية بسبب عدم إجراء عملية جمع الأصوات للاعتماد بشكل علني ولمنع الطلبة من الدخول إلى البرلمان.

وفق رواية كتاب القصة الحمراء بدأت المظاهرة عندما أراد ثلاثون شخصا معظمهم من الطلاب أن يدخلوا إلى البرلمان في الثالث من شهر عقرب، وتم منعهم من الدخول من قِبل الحراس الأمنيين، ويُقال إنهم ألقوا بالحجارة على الحراس الأمنيين. ولأجل تعزيز جانبهم تحرك المعترضون باتجاه مدرسة حبيبية، وقد بلغ عددهم عندما وصلوا إلى المدرسة 50 شخصا. تم قرع جرس المدرسة من قِبل الدكتور همدرد (خريج كلية الطب الذي عُين رئيسا للشؤون الصحية بوزارة الدفاع بعد استلام الشيوعيين للحكم في أفغانستان)، في البداية لم يُلق الطلبة بالا للموضوع ولم يتحمسوا للمشاركة في المظاهرة، وعندما أعلن أحد مدرسي الرياضيات – واسمه مسجدي خان – أنه سيذهب مع المتظاهرين إلى البرلمان؛ انضم إلى المتظاهرين عدد من الطلبة.

المظاهرة ونتائجها

تحرك المتظاهرون من مدرسة حبيبية باتجاه مقر البرلمان، وكان عددهم حينها يزيد على الألف، وتصدت لهم القوات الأمنية ومنعتهم من الاقتراب من البرلمان. تحركت الجموع مرة أخرى باتجاه مدرسة حبيبية، وتوقفوا في منطقة سُميت فيما بعد باسم بيت العلم والثقافة الشيوعي، حيث ألقى محمد طاهر بدخشي [1] بيانا حماسيا على أسماع

[1] محمد طاهر بدخشي هو أحد مؤسسي الحزب الديمقراطي الشعبي بأفغانستان، ومن ثم صار قائدا لمنظمة الثوار الأفغان

المتظاهرين. واتجه المتظاهرون مرة أخرى باتجاه البرلمان إلا أن القوات الأمنية لم تسمح لهم بالورود. في هذه الأثناء قرر المتظاهرون السير صوب جامعة كابل من طريق منطقة (كارتة جهار) لأجل تعزيز أعدادهم بطلاب الجامعة ومن ثم العودة بعدد أكبر إلى البرلمان. احتشد المتظاهرون في جامعة كابل حول مقبرة موقظ الشرق العلامة جمال الدين الأفغاني، وألقى كل من المهندس عثمان، وعين علي بنياد، والدكتور ياري [2] وأحد إخوة الدكتور محمودي كلمةً حثوا فيها المتظاهرين على مقاومة الحكومة. توقف المتظاهرون مرة أخرى أمام كلية الطب، وتحدث أمام المتظاهرين كل من سلطان علي كشتمند، وأستاذ علم النفس محمود بريالي، وآخرون. تحرك المتظاهرون من طريق كارته سخي إلى منطقة شهر آرا، ومروا بمستشفى (قواي مركز)، والمقر السابق لوزارة الداخلية، ودوار صدارت، ودوار بشتونستان مرددين شعارات مضادة للحكومة حتى وصلوا إلى منطقة (سباه كمنام)، واستمرت الخُطب هناك أيضا.عبر المتظاهرون بعدها من مناطق سينما بامير، و شاه دو شمشيره، و جسر بل باغ عمومي، والهلال الأحمر ووصلوا إلى منطقة دهمزنك. يُقال إنه تم إلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع على المتظاهرين لأجل تفريق جموعهم، وقد عمد المتظاهرون إلى طريق فرعي يوصل إلى شارع دار الأمان المتصل بالبرلمان، وفي نقطة اتصال منطقة سراي غزني بشارع دار الأمان تصدت لهم القوات الأمنية، واتجه المتظاهرون بعدها صوب (كارته جهار). في شارع سراي غزني العام أُشيع بين المتظاهرين أن الشرطة أوقفت عددا من المحتجين في مخفر منطقة (كارته سه) ويجب إطلاق سراحهم. تحرك المتظاهرون باتجاه المخفر، وأصدر الجيش أوامر للمتظاهرين بالتفرق، وعندما لم يستجب المتظاهرون لأمر الجيش تم إطلاق النار باتجاه الأعلى أولا ثم تم إطلاق النار على المتظاهرين. وقد كان بيت الدكتور محمد يوسف أعظم قريبا من محل الحدث. تتحدث الروايات عن تقاذف بالأحجار بين المتظاهرين وأفراد الشرطة، ويُحكى أن أحد أفراد الشرطة أصيب بجروح بالغة بسبب قذفه بالحجارة من قِبل المتظاهرين. هناك مزاعم مختلفة حول عدد ضحايا المظاهرة. يقول مؤلف كتاب القصة الحمراء حيال الضحايا ما نصه: " يُقال إن نحو 40 إلى 50 شخصا استُشهدوا في المظاهرة، والحقيقة أنه لم يسقط أكثر من شهيدين وقليل من الجرحى". لم يُسمِّ الكتاب أسماء الشهداء والجرحى، إلا أن بعض الكتاب ذكر اسم الشهيدين وهما حسن خياط وشكر الله، موضحين أن الأول كان متدربا في محل خياطة والثاني كان طالبا بثانوية الزراعة بكابل.

دوافع المظاهرة

مع أن اليساريين يعتبرون هذه المظاهرة من ابتكاراتهم، إلا أن آخرين يرون المظاهرة ناشئة عن حالة منتشرة من السخط وأن قادة حزب الشعب الديمقراطي استغل ضعف وعي الطلبة ووجهوا المظاهرة إلى ما يجر عليهم بعض المصالح والمآرب. قال محمد إبراهيم عطائي في كتابه (نظرة مختصرة في تاريخ أفغانستان المعاصر) : "أحداث الثالث من شهر عقرب لم تكن مهولة إلى الحد الذي يُزعم، وقد قامت الجماعات اليسارية وخصوصا الشيوعيون بنشر المبالغات حيال هذه المظاهرات"..[3] يرى آخرون أن الوضع الاقتصادي والاجتماعي لم يكن مستقرا في فترة حكومة ظاهر شاه، وكانت السيطرة على أمور البلد بيد آل يحيى، وقد أثار ذلك حفيظة الكثيرين في البلد وخصوصا فئة

[2] الدكتور أكرم ياري هو مؤسس حزب شعلة أو حزب شباب أفغانستان المتقدم

[3] عطائي، محمد إبراهيم: انظر: تاريخ أفغانستان المعاصر، نشر ميوند، تاريخ الطبع: 1389هـ شـ

المتعلمين والمثقفين، وقد كان هؤلاء في حالة مستعدة للمعارضة السرية ضد الحكومة الملكية عند بزوغ أي فرصة، وقد كانت أحداث الثالث من شهر العقرب إحدى هذه الفرص. عند تصويب الدستور عام 1964- والذي ضمن حق حرية التعبير وحرية الأنشطة السياسية – انتفضت أحاسيس الناقمين على الحكومة الملكية مرة أخرى. وعلى إثر تفعيل الدستور الجديد بدءا من تاريخ (1/جنوري/1965) أعلن حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني حضوره بقيادة نور محمد تره كي، وقد كان هذا الحزب يشارك في كل حراك ومظاهرة مُعارضة للحكومة مع سعي لتوجيه الحراك لصالح الحزب.

آثار الحدث

أول نتيجة للحادث كان استقالة الدكتور محمد يوسف بعد أيام قليلة من المظاهرة، وتم تعيين محمد هاشم ميوندوال عوضا عنه. شارك ميوندوال في عزاء قتلى الحادثة ووعد بإلقاء القبض على المتورطين في القتل وتطبيق العدالة فيهم. لو دققنا النظر لوجدنا أن استقالة الدكتور محمد يوسف يُبين أخلاقية الحكومة في تلك الفترة، حيث إن الحكومات التالية بعد عقد الديمقراطية لم تشهد استقالة أي من رؤساء الوزراء أو رؤساء الجمهورية رغم مقتل وجرح الآلاف من المواطنين.

الأثر الثاني للحادث هو استغلاله من قِبل حزب الشعب الديمقراطي الأفغاني. يتم الاحتفال بذكرى هذا اليوم كل عام وقد استمرت هذه الاحتفالات حتى عام 1974 والذي اعتلى فيه محمد داود كرسي الرئاسة وكان أول رئيس للجمهورية، وبعد انقلاب عام 1978 ازدادت مظاهر الاحتفال بهذا اليوم.

الأثر الثالث لهذا الحدث هو إشاعة ثقافة المظاهرة في أفغانستان. وفق شهادة بعض الكتّاب فقد كانت هذه المظاهرة أول احتشاد منظم وواسع في تاريخ أفغانستان المعاصر.

النتائج

في تاريخ 20/سبتمبر/1964 صوّب مجلس الاستفتاء الشعبي الدستورَ الذي كان فاتحة لعقد من الديمقراطية، وفي التاسع من شهر ميزان في العام نفسه تم اعتماد الدستور من الملك محمد ظاهر شاه. وفي الدستور الجديد حل نظام الملكية الدستورية مكان الملكية المطلقة. وفي أقل من 13 شهرا أقيمت مظاهرة ضد الحكومة إلا أن الحكومة قمعت المظاهرة.

يدلنا هذا الحدث على أن الحكومة لم تتسم بالحنكة والحكمة في تحمل حرية الشعب، كما أن التيارات الثقافية لم تكن واعية بأفضل الطرق لاستغلال الحريات. الأول يُطلق النار على المتظاهرين، والثاني يود أن يلعب دور مشرّعي البرلمان ويُحدث التغيير من وسط قاعة مجلس النواب.

آخر ما يُذكر هنا هو أن ظاهر شاه اعترف رسميا بتشكيل الأحزاب، إلا أنه لم يُوقع على قانون نشاط الأحزاب، مما أدى إلى عرقلة نمو الديمقراطية الفتيّة في البلد. أما الأحزاب اليسارية التي كانت تتمتع بالدعم الخارجي فقد زعزعت الاستقرار السياسي واستغلت الأجواء التي كانت مخيمة على أفغانستان.

مركز الدراسات الاستراتيجية والإقليمية

تواصل معنا:

البريد الإلكتروني: csrskabul@gmail.com - info@csrskabul.com

الموقع: www.csrs.com -- www.csrs.af

هاتف المكتب: 202564049 (93+) - 784089590_ (0) 93 +

نستقبل آرائكم واقتراحاتكم لتطوير هذه النشرة.